

توضيحاً لملايسات علاقتها بتشكيلة اللجنة الفنية هيئة الاتصالات: لا مصادر سوى مجلس الإدارة

على مجلس الإدارة الذي أقره بالإجماع قبل التقدم به للوزير المعني نظراً لحرفية المعالجة العلمية وبعدها عن أي تأثير خارجي».

وتابع «أما بالنسبة لنزاهة استقالة رئيس الهيئة كمال شحادة مع الوقائع الإعلامية المطروحة أو مع أي تفسيرات أو تأويلات أخرى، يهتم الهيئة أن تؤكد مجدداً ما جاء في بيان إعلان الاستقالة من حيث أسبابها الموجبة والعائدة إلى قرار مهني وشخصي خاص بشحادة».

وانتهت إلى القول «توخياً للدقة والأمانة، تتمنى الهيئة على أهل الإعلام والمعنيين بسوق الاتصالات العودة إلى البيانات الصادرة عن مجلس إدارتها والمتوفرة على موقعها الإلكتروني لدى تعاطيهم بأمر تتعلق بدور الهيئة ومهامها»، وذكرت بأن «لا مصادر لها إلا مجلس إدارتها وبإمكانية مراجعة مكتبها الإعلامي الذي يعمل على توفير كافة المعلومات حول أداء الهيئة بأعلى درجات من الشفافية والتواصل المستمر، وذلك عبر البريد الإلكتروني (media@tra.gov.lb) أو عبر الهاتف (٠١ / ٩٦٤٣٠٠) للاستيضاح أو طلب مقابلة أو غيره من المعلومات».

توضيحاً لدور «الهيئة المنظمة للاتصالات» في شؤون القطاع والنواحي التنظيمية والتقنية التي تعنى بتطوير هذا القطاع وبتهيئة لبنان بأحدث المعدات، التي تتيح الإدارة الفعالة لشبكاته وموارده، أصدرت الهيئة أمس بياناً أكدت فيه موجباتها القانونية في إبداء الرأي التنظيمي والتقني للحكومة اللبنانية وممثليها اعتماداً على أسس علمية صلبة وعلى الخبرات والمؤهلات المتوفرة لديها.

في هذا السياق، أوضحت الهيئة أنه «بناء على طلب وزير الاتصالات شربل نحاس، وافق مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠١٠ على انضمام ٣ أعضاء إلى اللجنة الفنية، التي اقتضت مهمتها على تقييم المعطيات التقنية لملف تجهيزات قوى الأمن الداخلي، وهم عماد حب الله (عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة تقنيات الاتصالات)، باتريك عيد (عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة السوق والمنافسة) ودانيال حمادة (أخصائي تخطيط الترددات)».

أضاف بيان الهيئة «إثر الدراسة والتقييم بالتعاون مع عضوي اللجنة الآخرين في وزارة الاتصالات عبد الله قصير وديانا بوغانم، عرض أعضاء الهيئة المشاركون تقريرهم